



أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا

تقرير موقف



يدور الحديث في الكواليس الدبلوماسية عن استعداد الولايات المتحدة لتنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق المبرم بين الرئيس الأمريكي والروسي في مدينة "هامبورغ" (13 يوليو 2017)، حيث تقترب استحقاقات تقاسم المصالح والنفوذ بين القوى الفاعلة، وعلى رأسها روسيا وتركيا وإيران، مع توفير ضمانات لتل أبيب في الجولان، وتحقيق حكم ذاتي للأكراد، وتحويل سوريا إلى دولة شبه منزوعة السلاح، وفق خريطة روسية تعمل على تحقيق الاستقرار من خلال توزيع الحصص.

وتمثّل المشهد الأبرز بأستانة (6) في الرعاية الروسية لصفقة المقايضة التركية-الإيرانية في سوريا، والتي تتضمن الإقرار بالهيمنة العسكرية التركية في الشمال السوري مقابل ضمان ممر إيراني إلى المتوسط من خلال إحكام السيطرة على جنوب العاصمة، وذلك في ظل غياب الولايات المتحدة وإتاحة مجال التحرك لروسيا، مؤثرةً إبرام صفقات اقتسام للنفوذ في المشرق العربي.

ومثل تغاضي واشنطن عن عبور قوات النظام والميليشيات الحليفة شرق الفرات تحولاً كبيراً في الإستراتيجية الأمريكية، ومخالفة للاتفاقيات السابقة التي نصت على تخصيص مناطق شرق الفرات للسيطرة العسكرية الأمريكية وغرب الفرات للسيطرة الروسية.

ففي ظل التردد الأمريكي؛ بادرت القوات الروسية إلى دعم تقدم قوات النظام السوري مصحوبة بقوات "حزب الله" عبر جسور روسية عائمة للوصول إلى شرق النهر (15 سبتمبر 2017)، وفي غضون العملية التي استغرقت ثلاثة أيام؛ عملت قوات النظام و"حزب الله" تحت غطاء القاذفات الروسية.

ويمثل تغاضي واشنطن عن عبور قوات النظام والميليشيات الحليفة شرق الفرات تحولاً كبيراً في الإستراتيجية الأمريكية، ومخالفة للاتفاقيات السابقة التي نصت على تخصيص مناطق شرق الفرات للسيطرة العسكرية الأمريكية وغرب الفرات للسيطرة الروسية، علماً بأن أقمار التجسس وطائرات الاستطلاع الأمريكية قد راقبت القوات الروسية وهي تنقل الجسور العائمة دون التحرك لوقف عبور قوات النظام وحلفائه.

وحذرت تقارير غربية من أن عبور هذه القوات وتموضعها شرقي الفرات لا يأتي ضمن محاربة تنظيم "داعش" بصورة رئيسة، بل لأجل الالتقاء مع "الحشد الشعبي" بهدف فتح ممر بري إيراني باتجاه المتوسط.

في هذه الأثناء؛ تعمل إيران على إحداث متغيرات في قواعد اللعبة، حيث نشر الحرس الثوري الإيراني عدداً كبيراً من عناصره في مناطق "خفض التصعيد" المزمعة جنوب غربي سوريا، وذلك في أول رد على المناورات الإسرائيلية التي حاكت هجوماً مفترضاً على جنوب

لبنان، مما يؤكد أن طهران تتعاون مع موسكو على تنفيذ إستراتيجية جديدة تتضمن إنشاء خط متصل على طول الحدود السورية مع الأردن وإسرائيل.

تأتي تلك التسريبات بالتزامن مع سيطرة الفيلق الخامس التابع لجيش النظام على مناطق شاسعة من الحدود السورية-الأردنية (11 سبتمبر 2017) بما في ذلك الانتشار في أجزاء قريبة من المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، وذلك في رد على المناورات مضمونه أن الحلفاء الثلاثة (إيران-النظام-"حزب الله") باتوا متمترسين على الحدود الشمالية لتل أبيب.

وفي ظل هذه التطورات الميدانية المتسارعة؛ تبحث هذه الورقة عن أهم المخاطر المترتبة على انحسار دور القوى التي اصطُح على تسميتها "مجموعة أصدقاء سوريا"، وآليات التعامل معها من منظور محلي، وذلك وفق نظريات إدارة الصراع من جهة، وسبل تخفيف أثر هذه المخاطر المتوقعة من جهة ثانية، ويمكن إجمال أبرز ملامح المرحلة الراهنة فيما يلي:

أولاً: ملامح انحسار الدور العسكري الأمريكي لصالح المحور الروسي-الإيراني

حذر موقع "جينز" العسكري (11 أغسطس 2017) من أن تنامي الاعتماد الأمريكي على موسكو وطهران، والقبول بسيطرة الأسد على أغلبية الأراضي الواقعة وسط سوريا وجنوبها وصولاً إلى غرب الفرات، سيعرض مصالح حلفاء واشنطن للخطر ويؤدي إلى تحقيق نصر كامل للنظام، مؤكداً أن قبول واشنطن بخطة موسكو لإنشاء مناطق "خفض التوتر" سيكون له عواقب وخيمة أبرزها :

- 1- تمكين قوات النظام من التمدد على حساب المعارضة.
- 2- دفع النظام لإبرام عقود إعادة إعمار مع إيران وروسيا والصين في مجالات الطاقة والزراعة والبنى التحتية
- 3- إضعاف نفوذ واشنطن التي يبدو أنها قبلت بسيطرة الأسد على أغلبية الأراضي الواقعة وسط سوريا وجنوبها وصولاً إلى غرب الفرات.
- 4- تمكين إيران وحلفائها من السيطرة على الحدود السورية-العراقية.

5- تقليص هامش الثقة بالولايات المتحدة لدى حلفائها، وخاصة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) التي باتت مقتنعة أن مصلحتها تقتضي التركيز على الاحتفاظ بأراضي المناطق الكردية عبر تفاهات مع النظام في دمشق ومع موسكو .

ويضاف إلى العواقب الخمسة السابقة تنامي الشعور بالثقة لدى الروس من أن واشنطن مستعدة للتعايش مع أية تحالفات يبرمها الروس في سوريا تحت عنوان "محاربة الإرهاب"، حيث تعمل روسيا على إدارة مناطق "خفض التوتر" بالتعاون مع كل من إيران وتركيا، في حين تتولى واشنطن مهمة إضعاف فصائل المعارضة "المعتدلة" معززة بذلك جهود موسكو في تخفيف الضغط العسكري على قوات النظام ودفع المعارضة لإبرام اتفاقيات مصالحة محلية تعيد سيطرة النظام على مناطق شاسعة دون أي قتال.

وتأتي خطة "خفض التصعيد" في كل من: غوطة دمشق الشرقية، وريف حمص وجنوب سوريا، وإدلب، لتمكين النظام من تركيز جهده الأكبر على عملياته في دير الزور، في حين تستمر موسكو في الضغط على المعارضة للقبول بالتسوية مقابل خروج آمن.

وفي ظل تردد الإدارة الأمريكية وضعف مواقفها في سوريا، يرى الإيرانيون أن بإمكانهم حمل القوات الأمريكية على مغادرة التنف من خلال الزج بأعداد كبيرة من المقاتلين التابعين لها في محيط المنطقة، حيث تسرع إيران الخطى للسيطرة على الحدود السورية-العراقية، مستفيدة من الانهيار السريع لتنظيم "داعش" وخضوع سائر القوات العراقية للمشاركة في معارك تلغفر لنفوذها المباشر، وعلى رأسها: قوات الشرطة الاتحادية، وقوات التدخل السريع، وقوات مكافحة الإرهاب، التي يبلغ مجموعها نحو 30 ألف مقاتل تم إلحاقهم جميعاً بالحشد الشيعي الذي يخضع قائده أبو مهدي المهندس لقاسم سليماني قائد الحرس الثوري الإيراني.

ويتم وضع الترتيبات النهائية لعودة التبادل التجاري مع دمشق وفق شروط إيران التي زجت بثلاثة ألوية من الحشد الشعبي مقابل البوكمال من جهة العراق، لتلتحم ألوية الحشد الشعبي مع لوائين تابعين لحزب الله على الجانب السوري مما سيمكن من فتح الجزء الأخير من الجسر الإيراني الممتد من طهران، مروراً بالعراق وسوريا، ووصولاً إلى لبنان.

ويثور القلق من أنباء تقليص القوات الأمريكية قواتها على الحدود السورية-الأردنية إلى نحو 3500 فقط، فيما نقل البريطانيون عدتهم وعتادهم من سوريا إلى الأراضي الأردنية لأغراض تأمين منظومة الدفاع الجوي، وذلك في ظل الحديث عن توجه إدارة ترامب والبتاغون والقيادة المركزية "سينتكوم" لحصر العمليات الأمريكية في سوريا والعراق

بمحارية تنظيم "داعش"، والتخلي عن فكرة السيطرة على طرفي الحدود، والعدول عن خطط منع إيران من إنشاء ممر إستراتيجي يصلها بالبحر المتوسط .

كما تشير المصادر إلى تخلي الولايات المتحدة عن خطة سابقة تقضي بمساعدة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" على تحرير الرقة ومن ثم التوجه جنوباً لشن المزيد من العمليات في وادي الفرات، في حين تدعم القوات الروسية تقدم جيش النظام والمليشيات الحليفة نحو ديرالزور لتمكينه من السيطرة على الحقول النفطية.

ويبدو أن مقاليد السيطرة على الحدود السورية-العراقية تتغير بهدوء، حيث اختتمت واشنطن محادثاتها مع موسكو حول شروط إخلاء القوات الأمريكية والبريطانية قاعدتي "التنف" و"الزكف" وعودتهما إلى قاعدة الأزرق داخل الأردن، تمهيداً لإعلان منطقة "خض التوتر"، وإعادة هيمنة النظام على معبر "نصيب".

ثانياً: الإمعان في إضعاف الفصائل ودفعها للانسحاب من مواقعها

مثل قرار البيت الأبيض إيقاف الدعم عن فصائل المعارضة "المعتدلة" ضربة لجهاز الاستخبارات المركزية والمجتمع الأمني الأمريكي بكامله، حيث يرغب ترامب في تبني مقاربة جديدة لسوريا ما بعد "داعش" تتضمن توجيه ضربة مزدوجة لكل من تنظيم القاعدة في إدلب وفصائل المعارضة الإسلامية التي يرغب في استبدالها بتشكيلات جديدة لا تشترط رحيل الأسد ولا تمانع من التعاون مع النظام .

وفي تمهات مع التفاهات الأمريكية-الروسية-جنوب البلاد، تعمل أنقرة على إنشاء تشكيلات عسكرية بديلة في ظل التوتر الذي شاب علاقاتها مع بعض الفصائل وامتناعها عن تقديم الدعم اللوجستي في مواجهاتها ضد الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في إدلب، حيث تعمل غرفة العمليات المشتركة في تركيا "موم" على إقناع الفصائل بإنشاء تشكيلات بديلة شريطة تخفيض سقفها السياسي وخاصة فيما يتعلق ببقاء بشار والتعاون مع النظام .

وتتعرض فصائل الجنوب لضربات ممنهجة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، حيث تم تمكين النظام من رفع علمه على معبر "أبو الشروش"، الواقع على الحدود السورية الأردنية في ريف السويداء الجنوبي الشرقي، بعد دفع جيش "أحرار العشائر" للانسحاب من تلك المناطق مما تسبب في قطع طرق الإمدادات عن مقاتلي الجيش الحر المتواجدين في منطقة "الشعاب".

في هذه الأثناء تضغط عمان على هذه الفصائل للموافقة على فتح معبر نصيب وتسليمه للنظام، وتشير المصادر إلى أن السلطات الأردنية قد أمهلت مجلس محافظة درعا الحرة والفصائل عدة أيام للرد على المفاوضات حول إعادة فتح المعبر، وسط تهديدات أردنية بإغلاق المعابر الإنسانية التي تربطها بمناطق سيطرة الفصائل في درعا في حال رفضت إعادة فتح المعبر.

وتضمن المقترح إدارة مدنية من الهجرة والجوازات من قبل موظفين تابعين للنظام، فيما يتولى الجيش السوري الحر السيطرة العسكرية من باب المعبر وحتى "خربة غزالة" لتأمين المسافرين وقوافل الشاحنات.

وفي المناطق الشرقية تكبد "جيش أسود الشرقية" خسائر كبيرة بعد أن تمكّن النظام والمليشيات الحليفة من إيقافه ومنعه من التقدم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة "داعش"، وذلك في أعقاب اندلاع الخلاف بين البنتاغون ووكالة الاستخبارات الأمريكية حول الدور الذي يجب أن يقوم به هذا الفصيل، فقد أدت زيادة نفوذ البنتاغون وتراجع قوة وكالة الاستخبارات الأمريكية، إلى دعم أكبر لـ "مغاوير الثورة" ودعم أقل لجيش أسود الشرقية.

ونقل موقع "ألمونيتور" عن مسؤول في "جيش أسود الشرقية" ربطه العلاقة مع "مغاوير الثورة" بالعلاقة بين وكالة الاستخبارات الأمريكية والبنتاغون، مؤكداً أن البنتاغون لا يوفر لهم الغطاء الجوي لشن المزيد من العمليات.

وأشار الموقع إلى أن الفصائل المنتشرة شمال دير الزور وجنوبها قد فقدوا الأمل بدعم أمريكي لتحرير مناطقهم من تنظيم "داعش" في ظل الانتشار الواسع للمليشيات المدعومة من إيران في الصحراء السورية، ونقل عن جماعات متعددة من دير الزور رفضهم تدخل الأكراد في المعركة من أجل استعادة المحافظة. وأشار بعضهم إلى أنه يفضل القتال إلى جانب "داعش" على السماح للأكراد بدخول الأرض، خاصة وأن الحديث يدور عن تواطؤ روسي-أمريكي لترجيح كفة النظام والمليشيات الحليفة له للسيطرة على دير الزور.

وتشير المصادر إلى أن فصيلي "الشهيد أحمد العبدو" و"جيش أسود الشرقية" بدأ في مطلع شهر أكتوبر الجاري تنفيذ تعليمات غرفة "الموك" بالانسحاب من مواقعهما إلى مكان آمن، حيث تم إخلاء مخيم "الحدلات"، والذي تقطنه عوائلهم وتم نقلهم إلى مخيم "الركبان"، وذلك تمهيداً لوصول جيش النظام والمليشيات الحليفة له. ونقلت وكالة "رويترز" عن وحدة الإعلام الحربي التابعة لـ "حزب الله" قولها إن: "الجيش السوري وحلفاءه سيطروا على تسعة مواقع على الحدود السورية مع الأردن معززين بذلك سيطرتهم على الحدود الجنوبية".

وكشف الناطق باسم فصيل "لواء شهداء القريتين" الذي يقاتل في البادية أن المساحة الجديدة التي سيطرت عليها قوات النظام والمليشيات المساندة له على الحدود الاردنية تبلغ حوالي 100 كلم مربع.

وكانت غرفة "الموك" قد طالبت "جيش أسود الشرقية" و"قوات أحمد العبدو" بوقف قتال نظام الأسد في البادية السورية والدخول إلى الأردن وأمهلتهما 48 ساعة، مؤكدة بأن الدخول إلى الأردن هو لفترة مؤقتة، بينما يتم مناقشة وقف إطلاق النار على الحدود، وإنشاء منطقة عازلة.

ثالثاً: القبول بالهيمنة الروسية عبر مشروع "خفض التصعيد"

مثل التعاون مع روسيا في سوريا محورياً إستراتيجياً لإدارة ترامب في سوريا خلال الأشهر الستة الماضية؛ حيث تزايد اعتماد المسؤولين الأمريكيين على موسكو لتنفيذ خططهم في محاربة تنظيم "داعش" وإنشاء مناطق آمنة وفق خطة "خفض التوتر" التي وضعها الروس.

ووفقاً لتقرير "ديبكا" الاستخباراتي (8 سبتمبر 2017) فإن الولايات المتحدة قد اتفقت مع موسكو على شروط انسحاب القوات الأمريكية من معبر التنف "الحدودي" الذي سيتم تسليمه لقوات النظام، في حين تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج على تقدم قوات النظام والمليشيات الحليفة في سيطرتها على المثلث الحدودي: للعراق والأردن وسوريا، وتمركزها قُبال قاعدتها بالتنف، وذلك في أعقاب تخويل واشنطن موسكو بجميع المهام المتعلقة بترتيبات "خفض التصعيد" في المحافظات الجنوبية وفتح المعابر الحدودية واستئناف الحركة التجارية بين دمشق وعمان، حيث يطالب الروس الأردنيين بالاستعداد للمصالحة مع النظام، ويبدو أن الولايات المتحدة في طريقها لإغلاق غرفة "موك" على الحدود مع سوريا بعدما أصبحت روسيا الراعية لكل ما له علاقة بالشأن السوري.

وقد أسفرت التنازلات الأمريكية عن حصول الروس على مكسبين كبيرين تمثل في: منحهم حق الإشراف المنفرد على مناطق خفض التصعيد المتفق عليها، والعدول عن اشتراط انسحاب الميليشيات الشيعية عن الحدود الجنوبية-الغربية لسوريا.

ولم يضيع الروس الوقت؛ حيث بادروا إلى نشر عناصر من "حزب الله" والحرس الثوري الإيراني في القنيطرة بالقرب من الحدود، الأمر الذي من شأنه شرعنة الوجود الإيراني عن طريق الاعتراف به ضمن ترتيبات "خفض التوتر" المزمعة .

في هذه الأثناء تنفذ القوات الروسية عمليات انتشار في مناطق مختلفة من سوريا، حيث قامت بنشر نحو 400 مقاتل أغلبهم شيشانيون على الحدود مع الأردن، بالإضافة إلى نشر 800 مقاتل روسي على بعد 8 كم عن الحدود مع "إسرائيل" التي لا تزال ممتعضة من التفاهات الأمريكية-الروسية التي تم إبرامها في عمان.

وتشير المصادر إلى أن القوات الروسية وضعت ست نقاط مراقبة (21 يوليو 2017)، بعضها يقع على بعد 13 كم عن موقع للقوات الإسرائيلية، لكنها لم تطلب من عناصر "حزب الله" الانسحاب من بعض المواقع التي لا تزال مرابطة فيها، كما تم الاتفاق في الغوطة الشرقية على نشر 150 شيشانياً من الشرطة العسكرية الروسية على خطوط التماس.

وكشفت مصادر أمنية مطلعة عن إرسال موسكو فرقة تتكون من ألفي مرتزق روسي جواً، ليلبغ عدد المرتزقة الروس في الأراضي السورية خمسة آلاف، أغلبهم من المتقاعدين الذين خدموا سابقاً في القوات البرية والبحرية والجوية الروسية. بالإضافة إلى إرسال فرقة جديدة من إنغوشيا للقيام بأعمال المراقبة الميدانية والشرطة المدنية والعسكرية، ونشرهم في ثلاث نقاط جنوب غربي سوريا.

كما تعمل موسكو على تعزيز نفوذها العسكري من خلال تعزيز برامج تسليح النظام بأسلحة نوعية مقابل وقف الدعم الكامل عن المعارضة، ففي سعيها لتحقيق التفوق العسكري لقوات النظام زودت موسكو دمشق بمدفعية ومنظومات صاروخية وأنظمة تشويش ورادارات متطورة، وذلك بالتزامن مع الكشف عن إنشاء إيران مصانع صواريخ متوسطة وبعيدة المدى.

وتأتي برامج التسليح الروسية ضمن سياسة يتبناها الكرملين لنشر المنظومات الروسية بديلاً عن منظومات السلاح الأمريكي في المنطقة، حيث تشير المصادر إلى أن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي يعمل على تعويض النقص الذي تعاني منه قواته عبر إبرام صفقة مع روسيا يتم بموجبها تعويض المدرعات الأمريكية الصنع التي فقدتها القوات العراقية في معارك الموصل بنحو 73 دبابة روسية من طرازي (T-90S) و (T-90SK).

رابعاً: شرعنة الوجود الإيراني في مناطق مختلفة من البلاد

في ظل الانحسار العسكري الأمريكي في سوريا؛ ترتسم ملامح صفقة جديدة بين أنقرة وطهران برعاية روسيا التي ترغب في مقايضة الوجود العسكري التركي بإدلب بسيطرة إيران على جنوب دمشق وتوسيع منطقة السيدة زينب، حيث تضغط موسكو على دمشق للقبول بالوجود العسكري التركي شمال سوريا، مقابل هيمنة إيران على جنوب

دمشق التي ترغب في تشكيل كتلة سكانية حول دمشق وبين دمشق وحدود لبنان تكون موالية لطهران.

وتشير المصادر إلى أن القوات الإيرانية قد استغلت الرغبة الدولية في القضاء على فلول تنظيم "داعش" لبسط هيمنتها على الحدود السورية-اللبنانية وفرض أجندتها على القوات الأمريكية وعلى الجيش اللبناني؛ وعلى الرغم من مشاركة جيش النظام والجيش اللبناني والقوات الخاصة الأمريكية في المعارك ضد التنظيم المتطرف؛ إلا أن مسألة التفاوض مع التنظيم قد أُنيطت بالأمن العام للحزب حسن نصر الله الذي انتزع هذا الاتفاق وفرضه على التحالف الدولي، ليظهر بعد ذلك بصورة البطل الذي نجح في إبعاد "داعش" عن حدود لبنان، وضمن الإفراج عن عناصر حزبه اللذين كانوا في أسر التنظيم، وتمكن في الوقت نفسه من ربط الحدود اللبنانية في القلمون الغربي بمنطقة الزبداني والعاصمة دمشق جغرافياً لأول مرة منذ سنوات. وأسفرت العملية عن تثبيت النفوذ الإيراني على الحدود السورية مع لبنان.

ووفقاً لتقرير نشره موقع "دييكا" الاستخباراتي (7 أغسطس 2017) فإن دبلوماسيين إسرائيليين في واشنطن قدموا احتجاجات سرية إثر تسرب أنباء عن مشاركة القوات الأمريكية في معارك يشنها النظام و"حزب الله" ضد فصائل تابعة لتنظيم القاعدة غربي سوريا. ويبدو أن واشنطن باتت مستعدة للقيام بالمزيد من العمليات المشتركة مع قوات النظام وميليشيا "حزب الله" ضد تنظيمي القاعدة و"داعش"، حيث تقف القوات الخاصة الأمريكية إلى جانب القوات اللبنانية التي تدعم قوات النظام والحزب بالمدفعية الثقيلة وعمليات القصف الجوي.

وأكد التقرير أن القوات الأمريكية قد شاركت بفاعلية في المعارك التي دارت في السادس من أغسطس من مواقعها على الجانب اللبناني، حيث قدمت القوات الخاصة غطاء مدفعياً للقوات اللبنانية وجيش النظام و"حزب الله" في عملياتهم براس بعلبك والفاكهة شمالي البقاع، مرجحاً وجود غرفة عمليات وتخطيط مشتركة جمعت بين هذه القوات، إذ إنه من غير الممكن شن عمليات بهذه الكثافة دون تنسيق وتخطيط مسبق يجمع بين مختلف القوات المشاركة في العمليات، ويبدو أن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري قد اضطر للموافقة على مشاركة الحزب في العمليات مقابل ضمان استمرار الدعم الأمريكي للجيش اللبناني، والبالغ قيمته 80 مليون دولار سنوياً، حتى وإن أقر المدافعون عن هذه المعونة بأنها تصب في مصلحة "حزب الله"، حيث أكد وزير الداخلية اللبناني أن عمليات الجيش اللبناني تتم "بالتنسيق" مع جيش الأسد.

وكشفت مصادر أمريكية عن حصول "حزب الله" على مدرعات "برادلي" وعربات "M992"، وبنادق من طراز "M4" وأجهزة للرؤية الليلية ومصوبات حرارية وأجهزة لاسلكي، وكان الحزب قد بذل جهوداً مضيئة للحصول على هذه الأسلحة عام 2009 دون جدوى، ثم أعلنت السفارة الأمريكية في بيروت عن تزويد الجيش اللبناني بالأسلحة نفسها في شهر أغسطس الماضي، وتم الكشف بعد ذلك عن وقوعها بحوزة الحزب، وسط صمت أمريكي مطبق .

وعلى الصعيد نفسه؛ كشفت تقارير أمنية مطلعة عن مساهمة شركات أمريكية في توريد تجهيزات إلكترونية تستعمل في صناعة صواريخ إيرانية وسورية، ما يثير شكوكاً حول مصداقية العقوبات المتكررة التي تفرضها واشنطن على كل من إيران ونظام الأسد بشأن تصنيع وتطوير الصواريخ الباليستية.

وأكدت منظمة العفو الدولية أن وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون فقدت أثر أسلحة يقدر ثمنها بمليار دولار ذهبت للقوات الأمنية العراقية التي تقاتل تنظيم الدولة، ويبدو أن جزءاً كبيراً من هذه الأسلحة قد تم إرساله لدعم عمليات الميليشيات الشيعية في سوريا .

وعلى الصعيد نفسه؛ فإن الاتفاق بين الرئيسين الأمريكي والروسي قد أسفر عن الاعتراف بمنطقة نفوذ عسكرية لإيران جنوب-غربي سوريا، حيث تنازل الأمريكان عن اشتراط ابتعاد الميليشيات الشيعية من 50 كم عن الحدود الجنوبية-الغربية لسوريا إلى 8 كم فقط!

وتثور تساؤلات دولية حول حقيقة الموقف الأمريكي مما يجري في شرق سوريا حيث سمحت واشنطن للنظام وحلفاءه، ومساعدة روسية، من التقدم للسيطرة على محافظة ديرالزور، المعقل العربي بحجة تحريره من قبضة تنظيم "داعش". وينشط رئيس الأركان الجنرال محمد باقري وقائد القوات البرية للحرس الثوري محمد باقور في ضمان سير ترتيبات "خفض التوتر" عبر إنشاء مراكز قيادة لتنسيق العمليات العسكرية في سوريا فيما يتوافق مع أجندتهم التوسعية.

في هذه الأثناء؛ تبذل إيران جهوداً حثيثة لإضعاف الوجود الأمريكي في المنطقة عن طريق إرسال كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة إلى قوات النظام والميليشيات العراقية التابعة لها بالقرب من القاعدة الأمريكية بالتنف، وتسرع الخطى في الوقت نفسه لكسب السيطرة على الحدود السورية-العراقية، مستفيدة من الانهيار السريع لتنظيم "داعش" وخضوع سائر القوات العراقية المشاركة في معارك تلغفر لنفوذها المباشر، حيث تتخذ وحدات من "الحشد" الشيعي العراقي، مواقع إستراتيجية وتتحرك قوات النظام و"حزب الله" باتجاه "التنف"، في حين تتجه القوات الأمريكية للانسحاب من قاعدتي "التنف" و"الزكف"

وعودتهما إلى قاعدة "الأزرق" داخل الأردن، تاركة لإيران مجال بسط سيطرتها على طول الحدود السورية العراقية الممتدة 600 كلم، وتأمين ممر مفتوح من العراق إلى سوريا وصولاً إلى البحر المتوسط.

في هذه الأثناء؛ يعمل بوتين على رفق الضباط الروس الذين تم نشرهم في حلب وحماة وحمص وشرق دمشق بعناصر إيرانية ولبنانية لتمكينهم من تولي الشؤون المدنية والعسكرية. ومن شأن ذلك أن يضمن لروسيا نطاق عمليات أوسع يساعدها في السيطرة على الأرض، حيث أوكلوا مهمة العمليات البرية للإيرانيين، ويبدو أن موسكو لا ترغب بنشر الآلاف من جنودها ليحلوا محل القوات الإيرانية أو الميليشيات الموالية لها.

خامساً: تمرير المشروع الانفصالي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي

تشهد سوريا ومحيطها تحولات كبرى في مجالي إعادة التشكيل السياسي والعسكري؛ حيث بدأت في الشمال السوري أولى الخطوات الملموسة لتحقيق الحلم الفيدرالي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وذلك من خلال إجراء انتخابات لإنشاء وحدات صغيرة (22 سبتمبر 2017)، تعقبها خطوات تؤدي إلى تأسيس برلمان و"هيئة تنفيذية" (حكومة) بداية العام المقبل لإدارة ثلاثة أقاليم وست مقاطعات، حيث تم إجراء الانتخابات في المناطق التي تنتشر فيها قواعد عسكرية أميركية شرق نهر الفرات، وكانت منطقة "رميلان" شمال شرق سوريا قد شهدت انعقاد مؤتمر أقر فيه "القانون الانتخابي للفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا"، و"قانون التقسيمات الإدارية" لتوسيع الإدارات الذاتية، لتصبح ثلاثة هي :

- 1- إقليم الجزيرة الذي يضم مقاطعتي القامشلي والحسكة
- 2- إقليم الفرات الذي يضم كوباني وتل أبيض
- 3- إقليم عفرين الذي يضم مدينة عفرين ومنطقة الشهباء

ووفقاً لتقديرات "الهيئة التنفيذية لفيدرالية شمال سوريا" فإنه يعيش في الأقاليم الثلاثة نحو ثلاثة ملايين سوري يشكل الأكراد 50 في المائة منهم، ويشكل العرب 45 في المائة، مقابل 5 في المائة من باقي المكونات، ومن المقرر أن تجري في 3 نوفمبر المقبل انتخابات الإدارات المحلية، بينما ستجري في 19 يناير 2018، انتخابات الأقاليم ومؤتمر الشعوب الديمقراطي في شمال سوريا، حيث يتوقع أن يضم مؤتمر الشعوب 300 شخص فيكون

بمناخة البرلمان، على أن يجري تشكيل هيئة تنفيذية (حكومة) بنسبة 80 في المائة من "البرلمان" و20 بطريقة أخرى.

وأشار مسؤولون أكراد إلى أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة كان على اطلاع كامل بترتيبات الانتخابات، وأن الروس كانوا يراقبون كذلك، وفسروا ذلك على أنه يمثل موافقة ضمنية أميركية-روسية على أحد خيارَي اللامركزية أو الفيدرالية في سوريا المستقبل.

تأتي تلك التطورات بالتزامن مع أزمة تشهدها المنطقة إثر الاستفتاء الذي أجراه قادة إقليم كردستان العراق لاستقلال الإقليم، وما تبعه من إجراءات تثير القلق في الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا وإيران من أن تتسبب سياسات أربيل في اندلاع المزيد من الاضطرابات في المنطقة، حيث يتنامى القلق في طهران من أن يكون الاستفتاء حيلة أميركية-إسرائيلية لإضعاف النفوذ الإيراني في العراق، وتعرض أمن إيران للخطر من خلال التأثير على سكانها الكرد البالغ عددهم 8 ملايين نسمة.

وفي هذه الأثناء حذر وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي من أن تقسيم العراق أو سوريا قد يؤدي إلى اندلاع صراع عالمي، مؤكداً أن: "التغيير الذي يعني انتهاك وحدة الأراضي العراقية يفرض خطراً كبيراً على تركيا وأن انتهاك وحدة أراضي سوريا والعراق قد يشعل شرارة صراع عالمي أكبر لا نهاية له".

ولتحقيق ذلك المشروع الانفصالي فإنه يتعين تحقيق ثلاث متطلبات أساسية هي :

1- القبول بشار الأسد رئيساً في المرحلة الانتقالية: حيث يقضي المشروع الإيراني-الروسي بالإبقاء على بشار الأسد في السلطة ضعيفاً، ويمكن ملاحظة تماهي مواقف بعض العواصم العربية من تل أبيب التي لا تخفي تعاطفها مع المشروع الانفصالي الكردي تحت ذريعة تحجيم النفوذ الإيراني والتركي، مع بقاء بشار الأسد ضعيفاً في دمشق للمحافظة على التوازنات بين مختلف الفئات المتصارعة وعدم تمكين أي منها من حسم الأزمة لصالحه.

2- دفع قوى الثورة والمعارضة لتخفيض سقف مطالبها والقبول بالنظام الفيدرالي: وذلك من خلال ضم "منصات" قريبة من النظام، مثل: منصة موسكو، وتيار الغد، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وذلك بالتزامن مع حديث وسائل الإعلام الروسية عن رغبة بوتين في إعادة تشكيل فصائل المعارضة وتحويلها لأحزاب سياسية معارضة في المرحلة اللاحقة لإنشاء مناطق "خفض التصعيد"، في

حين تضغط الوساطة الأممية والعديد من القوى الدولية لصياغة دستور سوري جديد يقر بالنظام الفيدرالي في سوريا .

3- تقوية وحدات حماية الشعب الكردية لتمكينها من توفير المتطلبات الأمنية للكانتون الشمالي: فقد كشفت صحيفة "فورين بوليسي" في منتصف شهر سبتمبر عن تخصيص وزارة الدفاع الأمريكية مبلغ 2.2 مليار دولار لدعم قوات "سوريا الديمقراطية" في سوريا، مؤكدة أن البنتاغون قدم لقوات "قسد" أسلحة وبنادق تعود للعصر السوفييتي، متجاوزاً بذلك المعايير الدولية المعروفة حول نقل السلاح، ومعززاً نفوذ تجار السلاح الذين يعملون في الظل بدول أوروبا الشرقية، ولفنتت الصحيفة إلى أن برنامج تسليح وحدات حماية الشعب الكردية قد حل محل برنامج وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتسليح وتدريب فصائل من المعارضة السورية، وقامت بدلاً من ذلك بنقل المعدات لوححدات حماية الشعب الكردية، مما يؤكد رغبة واشنطن في تعزيز الكانتون الكردي وتمكينه من إدارة شؤونه الأمنية والعسكرية، بخلاف قوى المعارضة الأخرى التي يتم وقف الدعم عنها وإجبارها على الانسحاب من المناطق التي تقع تحت سيطرتها لصالح النظام .

التوصيات

تقوم الترتيبات التي استعرضتها هذه الورقة بصورة أساسية على التوافقات التي تم التوصل إليها بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين خلال لقائهما بمدينة هامبورغ في 13 يوليو الماضي .

إلا أن هذه التوافقات تواجه عقبات ومصاعب قد تحول دون تحقيق الكثير من بنودها، وينبغي عدم التسليم بحتمية تحققها في ظل تعقد الصراع وتداخل أطرافه وصعوبة تنفيذ ذلك على الأرض .

ويزداد المشهد الدولي تعقيداً مع قرب استحقاقات عمل الجميع على تأجيلها، ففي الوقت الذي تنقلب فيه موسكو على سائر تعهداتها بخفض التصعيد؛ تبدو الولايات المتحدة غير مستعجلة على حسم الصراع، وتبقي خططها غامضة حتى على حلفائها، في حين يعمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على تنسيق مواقفه مع موسكو ودمشق، ويحاول إقناع الأردن بإنشاء خط تجاري يمتد من تركيا إلى الأردن عبر الأراضي السورية، الأمر الذي

يحفّز تل أبيب على التودد لفصائل المعارضة في الجنوب، ويدفع وحدات حماية الشعب الكردية لمزيد التعاون مع فصائل الشمال.

ويبدو أن المشهد العسكري سيسفر في الأيام القليلة المقبلة عن تنامي الصراع بين القوى الدولية التي تعزز تواجدها العسكري، وتنشر المزيد من القواعد الجوية والبرية داخل الأراضي السورية، وذلك في مقابل انحسار الصراع بين القوى المحلية عقب وقف دعم "المعارضة المعتدلة" وتردّي وضع قوات النظام، وتنامي مشاعر القلق لدى وحدات حماية الشعب الكردية من إمكانية تخلي واشنطن عن خطة سابقة تقضي بمساعدتها للهيمنة على وادي الفرات بعد بسط السيطرة على مدينة الرقة.

وفي مواجهة سيناريوهات احتدام الصراع الدولي مقابل انحسار القوى المحلية؛ يتعين على قوى الثورة والمعارضة مراجعة إستراتيجيتها السياسية والعسكرية وتوجيهها نحو إدارة الصراع المحتدم نحو المحافظة على وحدة البلاد ومنع مشاريع التقسيم، والسعي إلى إعادة ترتيب صفوفها على الصعيد الميداني على أسس مغايرة لما كان الوضع عليه خلال السنوات الستة الماضية، ويتطلب ذلك اتخاذ ثلاثة إجراءات رئيسية هي :

أولاً: تشكيل خطاب وحدوي جامع ينبذ مشاريع المحاصصة والتقسيم

على الرغم من النشاط الدولي المحموم للتوصل إلى إنشاء مناطق "خفض للتوتر" في سوريا؛ تشير مجريات الأحداث الميدانية إلى نشوء حالة من السباق الدولي لتعزيز الموقف العسكري للقوى الفاعلة داخل الأراضي السورية، مما يدعونا للتأكيد على ضرورة أن تبادر قوى الثورة والمعارضة إلى اتخاذ خطوات تمنع تمرير مشاريع التقسيم وتحول دون تحقيق النزعات الانفصالية لبعض الفئات السكانية على حساب مشروع الإصلاح الوطني، ويقتضي ذلك تشكيل تيار وحدوي ناضج يمثل الأغلبية المطلقة من السوريين الذين يرفضون مشاريع اقتسام مناطق النفوذ الدولي لبلادهم من خلال دفع بعض المجموعات المنعزلة للمطالبة بإنشاء كيانات "فيدرالية" أو مناطق "حكم ذاتي".

ثانياً: جمع قوى الثورة والمعارضة على مشروع وطني كبديل للمرحلة الفصائلية

بدأ مشروع تشكيل وزارة للدفاع بالحكومة المؤقتة وتأسيس قوة تنضوي تحتها جميع التشكيلات العسكرية العاملة على الأرض السورية بصورة واعدة، حيث أعلن نحو 44

فصيلاً تأييدهم للمبادرة، وتم التوافق على تعيين وزير للدفاع ورئيس للأركان، ولتحقيق المأمول من هذا المشروع لا بد من تجنب الوقوع في شرك الخلافات البينية والقرارات الارتجالية، وتفادي الخضوع للإملاءات الخارجية التي قد لا تتوافق بالضرورة مع الرؤية الطموحة التي نشأ من أجلها ذلك المشروع.

وفي ظل هذه التحديات، يُقترح أن تواجه وزارة الدفاع الجديدة التحديات التالية :

- 1- دحض التهم التي توجهها مصادر غربية للحكومة المؤقتة بالتعاون مع تنظيم القاعدة، والتنسيق معه في بعض الملفات المحلية.
- 2- إقناع الفصائل بالمساهمة الإيجابية في تعزيز الأدوار الأمنية المنوطة بالحكومة، وخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود، والمعابر، والبنى التحتية، والخفارة، والدوريات، والشرطة المدنية والعسكرية، وإيصال المساعدات للمحتاجين، ومحاربة الإرهاب.
- 3- تأمين الدعم اللازم للمشروع، والذي يبدو صعباً في ظل معارك الاستقطاب الإقليمي وتصنيف بعض الدول العربية الحكومة المؤقتة في دائرة النفوذ المعارض لها .
- 4- حمل الفصائل على تبني خطة إصلاح شامل لتعزيز الاحترافية وتجنب الاقتتال البيني، واستحداث: غرف عمليات مشتركة، ونقاط مراقبة متقدمة، وخطوط ساخنة بين مختلف القوى على مستوى القيادات، وبنوك أهداف مشتركة، وتراتبية وتشكيل موحد .
- 5- صياغة إستراتيجية عسكرية تعزز التحول الوطني، وترفد عملية الانتقال السياسي من منظور محلي يحقق مصالح الشعب السوري ومطالبه.

ثالثاً: توظيف أدوات المحاسبة لنزع الشرعية عن النظام

في مقابل الضغوط التي تُبذل على قوى الثورة والمعارضة للقبول ببيشار الأسد رئيساً للبلاد خلال الفترة الانتقالية، يتعين وضع خطة رديفة تهدف إلى إسقاط شرعية النظام ومؤسساته، وذلك من خلال إنشاء مكتب مركزي يعمل على جمع الأدلة والوثائق التي تدين النظام بارتكاب جرائم وانتهاكات بحق الشعب السوري، وتفعيل أدوات المحاسبة ورفع القضايا في المحاكم الإقليمية والدولية، وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب .

ولا شك في أن التسليم بإمكانية تحقق التوافقات الأمريكية-الروسية هو أمر مناف للصواب، إذ إن استمرار الانحسار العسكري الأمريكي في مرحلة ما بعد "داعش"، وما يصاحبه من مشاعر القلق لدى حلفائها التقليديين في المنطقة إزاء التسليم بالهيمنة الروسية-الإيرانية في المنطقة قد يفضي في نهاية الأمر إلى اندلاع معارك إقليمية يصعب السيطرة عليها، وسيفضي ذلك إلى انهيار جميع ترتيبات إنشاء مناطق "خفض التوتر" في سوريا، والتي بات من الواضح أنها غير كفيلة بنزع التوتر أو تخفيفه في منطقة تزخر بالتوترات الإقليمية والإثنية والطائفية .